ملخص وقائع
المؤتمر العالمي حول
تحديات التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي

عرض: صالح العصفور

ملخص وقائع " المؤتمر العالمي حول تحديات التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي "

عرض: صالح العصفور

من أجل التصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجهها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن أجل الاستفادة من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف واقتناص الفرص التي تتيحها البيئة العالمية وتوحيد الأنظمة التجارية والصناعية والخدمية في دول المجلس، والتعامل مع المنظمات الدولية ككتلة واحدة تتمكن من خلالها من تعظيم منافعها الاقتصادية، فقد نظم معهد الكويت للأبحاث العلمية مؤتمراً دولياً في الفترة 29 – 31 يناير 2005، تحت عنوان: " **المؤتمر العالمي حول تحديات التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** "، وذلك بالتعاون مع العديد من المؤسسات الوطنية الكويتية في القطاعين العام والخاص وكذلك مع بعض المنظمات الدولية.

نوقشت على مدى ثلاثة أيام ستة وعشرون ورقة عملية توزعت على ستة محاور، في ما يلي استعراض لأهم ما جاء فيها.

المحور الأول
أثر الاتفاقيات البيئية المتعلقة بالطاقة على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

نوقشت في هذا المحور أربعة أوراق علمية، في ما يلي تلخيص لأهم ما جاء فيها:

بينت الورقة الأولى التي كانت حول " **دول مجلس التعاون واتفاقية الأمم المتحدة للتغيير المناخي وبروتوكول كيوتو** " أن الهدف من بروتوكول كيوتو هو تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، مما يؤثر على التبادل التجاري في البضائع خصوصاً النفط والغاز، وهو ما يعتبر تحدياً كبيراً للدول المصدرة للنفط، وذلك من خلال ما تهدف إليه الدول المستوردة في الحد من استهلاك الوقود.

وشددت الورقة الثانية المعنونة: " **تأثيرات بروتوكول كيوتو والتبادل في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون على دول مجلس التعاون الخليجي** " على التزام الدول الصناعية العمل على تقليل الآثار السلبية المتوقعة من جراء ما تتبناه من سياسات في مجال الحد من استخدام الوقود الأحفوري، وكذلك على متابعة كل ما في شأنه التخفيف من هذه الأضرار، بما فيها جهود تنويع مصادر الدخل للتقليل من الاعتماد المطلق على الدخل المتأتي من تصدير البترول الخام، وكذلك الاستفادة بشكل كبير من الإنجازات التي تحققت من المشاركة الفعالة في إطار إتفاقية كيوتو.

كما قدمت ورقة ثالثة في هذا المحور، حول " **مساهمة الغاز الطبيعي في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وبلوغ الحدود المنشودة من إتفاقية كيوتو**". وقد بينت الورقة أن عمليات حرق الفحم والبترول والغاز هي المسئولة عن ما يقارب 80 ٪ من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المسبب لما يقارب 47٪ من ظاهرة الاحتباس الحراري.

كما قدمت ورقة رابعة في هذا المحور بعنوان: " **النفط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي** "، تناولت بالتحليل مساهمة النفط بأكثر من 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس و 75٪ من الإيرادات العامة لهذه الدول وكذلك من صادراتها، حيث يلعب النفط دوراً رئيسياً في اقتصاديات دول مجلس التعاون.وقد توقعت الدراسة زيادة أهمية هذه الدول في أسواق النفط العالمية مستقبلاً، وشددت على ضرورة تنويع مصادر الدخل وأهمية الإصلاح الاقتصادي، كما شددت على أهمية الحفاظ على استقرار أسعار النفط بما يضمن استمرار الحفاظ على حصة هذه الدول في أسواق الطاقة.

المحور الثاني
تقييم برامج الدعم الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي

قدمت في هذا المحور ثلاثة أوراق، في ما يلي تلخيص لأهم ما تناولته:

أكدت الورقة الأولى التي كانت تحت عنوان: " **الدعم الاستهلاكي في الدول المنتجة للنفط، الدعم الحكومي للمياه في دولـة الكويـت** "علـى أن الـزيادة المطردة في إنتاج المياه العذبة في دول المجلس (7٪ سنوياً) تعود بالأساس إلى: الرسوم المنخفضـة، قلة إجراءات تحديد الكميات والقصور في تجميع الفواتير. وحذرت الورقة من عدم القدرة على توفير الدعم على المـياه فـي المـدى الطويل. وقد أوجدت الورقة علاقة ارتباط مباشرة بين الطلب على المياه ومستوى الرسوم على الكميات المستهلكة، وبينت أن استمرار الإنتاج والاستهلاك على نفس الوتيرة من الزيادة من شأنه أن يشكل عبئاً كبيراً على ميزانية دول المجلـس، إذ مـن المتوقع أن يشكل حجم الدعم الحكومي المطلوب لتغطية الطلب في عام 2025 حوالي 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعادل 25٪ من الإيرادات النفطية لدول المجلس.

وفي ورقة ثانية في هذا المحور تحت عنوان: " **إعادة هيكلة نظام الدعم الحكومي في دول مجلس التعاون، مع إشارة خاصـة إلى دولة الكويت** "، أكد كاتبها على أن إعادة هيكلة نظام الدعم في دول المجلس تتطلب العمل على عدة محاور، أهمها خفـض مسـتوى الدعم إلى حدود قابلة للاستدامة، مع زيادة إنتاجية الخدمات الحكومية، وذلك من خلال فتح باب المنافسة مع القطـاع الخـاص فـي بعض الحالات والخصخصة في حالات أخرى. كما أشارت الورقة إلى أن إعادة الهيكلة تقتضي وضع معايـير إقتصـادية واضحة المعالم لتسعير الخدمات الحكومية، مع الأخذ بالاعتبار هيكل التكلفة والتغيير المستمر في الأسعار. وأكدت الورقة على أنه من خلال الدعم يمكن تشجيع الاستثمار في الأنشطة غير الإنتاجية مثل، التعليم والصحة والخدمات ذات العـائد الاجتماعي، وذلك بالرغم من المضاعفات السلبية لاستمرار الدعم، والتي تتمثل في زيادة الهدر وتنامي حجم العجز في الموازنـة العامة، وهو ما حصل فعلاً في دول المجلس، حيث أدى التوسع المطرد في الدعم الحكومي إلى زيادة الأعباء المالية وزيادة الهدر بالرغم من الآثار الاجتماعية الإيجابية لهذا الدعم.

وأكـدت الورقـة الثالـثة في هذا المحور والمعنونة : " **برامج الدعم الاستهلاكي في دولة الكويت، توصيات لتبني سياسات حكومية إصلاحية** " على ضرورة إعادة تقييم برامج الدعم الاستهلاكي الحالية في دولة الكويت والعمل على إصلاحها، حيـث خلقـت هذه البرامج أنماطاً استهلاكية مسرفة يعتمد في تحويلها على الإيرادات الحكومية المعتمدة بدورها على إيرادات الـنفط. وقـد بينت الورقة أن إجمالي الدعم الحكومي على برامج الاستهلاك في الكويت قد بلغت 1.295 مليار دينار كويتي في عام 2000/1999، وقد كان نصيب الكويتيين من هذا الدعم 909 مليون دينار. وتوقعت الورقة أن يصل حجم الدعم الاستهلاكي فـي عـام 2010 إلى 1.918 مليار دينار. وقد بينت النتائج التي خلصت إليها الورقة أن الخفض التدريجي لبعض برامج الدعم الاستهلاكي سوف يكون له تأثير محدود على مستوى رفاهية المستهلك.

المحور الثالث
تفعيل دور القطاع الخاص

نوقشت تحت هذا المحور سبعة أوراق علمية، في ما يلي استعراض لأهم ما جاء فيها:

إستعرضـت أولى هذه الأوراق التي كانت تحت عنوان : " **الموضوعات المستقبلية في جدول أعمال منظمة التجارة العالمـية** "، اتفاقات التجارة العالمية التي تم التوصل إليها في مفاوضات أورغواي 1986-1994 التي تضمنتها الوثيقة الختامية التـي تم التوقيع عليها في مراكش عام 1994 والتي تحتوي على مجموعة الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، التي تم التوصل إلـيها فـي مجالات التجارة في السلع والخدمات والجوانب التجارية في الملكية الفكرية، وهذه هي نقطة البداية في إقامة النظام التجاري العالمي في إطار منظمة التجارة العالمية.

تناولـت الورقة بعض إتفاقيات التجارة العالمية، وبصفة خاصة إتفاقية الزراعة التي نصت على بدء مفاوضات لاحقة فـي عـام 2000، لاستكمال إصلاح وتحسين نظم التجارة الخارجية في مجال الزراعة، باتجاه مزيد من تخفيض الدعم المحلي ودعم التصدير.

كمـا تناولـت الورقـة استعراضاً لموضوعات المفاوضات المستقبلية، سواء تلك التي اتفق عليها في الوثيقة الختامية لأعمال جولة أورغواي أو تلك الموضوعات التي اتفق عليها في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية.

وفـي ورقـة ثانية بعنوان: " **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير خدمات البنية التحتية** "، أكدت الورقة علـى أن الـدور الحكومـي في توفير الخدمات الضرورية يمثل فرصاً لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وأشارت الورقة إلى ما اتخذته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خطوات لتخفيض العبء المالي وزيادة دور القطاع الخاص فـي تطوير البنية التحتية. واعتبرت الورقة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل نوعاً من توزيع المخاطر، والتركيز على مخرجات المشروع، واستفادة الحكومات من خلال توفير الخدمات بالجودة نفسها وبتكلفة أقل. وأشارت الورقة إلى أن أهم متطلـبات تحقـيق هـذه الشـراكة تتمثل في: الأطر التنظيمية والقانونية، القدرة على ترتيب وإجراء المعاملات المالية وإدارة مشاريع التخطيط الاستراتيجية.

وفـي ورقـة ثالثة بعنوان: " **العوامل التي تعيق التطوير والمنافسة في القطاع الخاص** " تطرق الكاتب إلى الجوانب التاريخية والظروف المصاحبة لعملية نشأة وتطور دول مجلس التعاون، كما سلط الكاتب الضوء على مقومات وتطوير القطاع الخاص، وحصر 13 عائقاً رئيسياً في هذه العملية، كما استعرض مجموعة من التوصيات لإزالة هذه المعوقات ومعالجتها.

وفي الورقة الرابعة بعنوان: " **الـتحرر الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص** " تم استعراض أوضاع القطاع الخاص في مـنطقة الخليج وتطوره منذ بداية عصر النفط. وأشارت الورقة إلى أن الاعتماد المتزايد على الأدوات المالية العامة في تطوير إقتصادات دول المنطقة ساهم بتهميش دور القطاع الخاص إلى حد كبير، وأوصت الورقة بتحرير الأسواق وخصخصة الأنشطة الاقتصادية لضمان ازدهار القطاع الخاص.

واستعرضت الورقة الخامسة " **واقع التجارة الإلكترونية والتحديات والعوامل المؤثرة على نموها في ضوء دراسات المـنظمات العالمـية والجهـات البحثية (تجربة البحرين)** "، حيث تم في هذه الورقة التعرف على العوامل المؤثرة على نمو الـتجارة الإلكترونية وتقييم مدى تأثيرها على المستخدم، بافتراض أن الجهات الحكومية هي الجهة المعنية بتطوير ودفع عملية التجارة الإلكترونية. وقد تم ذلك من خلال إعداد نموذج عمل تم على أثره تقييم بعض الفرضيات المتعلقة بتلك العوامل المؤثرة. واستعرضـت الورقـة نتائج الاستبيان الميداني الذي أقيم في مملكة البحرين، وطرحت التوصيات الملائمة لتقليل تلك العوامل المؤثرة على نمو التجارة الإلكترونية.

وفـي الورقـة السادسة عن " **الأهمية الاقتصادية في استراتيجيات تكوين التكتلات البحثية في دول مجلس التعاون الخليجي** "، تم التركيز على ضرورة تفعيل العمل الجماعي وصناعة التكتلات العلمية البحثية بين دول مجلس التعاون الخليجي، لمـا لهـا من مردود إقتصادي قوي، واقترحت عدة خطوات في هذا السبيل أهمها: التنسيق البحثي وعقد اتفاقيات علمية، تبادل الخـبرات وطلاب الدراسات العليا بين الجامعات ومراكز الأبحاث، وضع سياسات تنفيذية لتشجيع دراسة التخصصات العلمية البحثية، بذل كافة الجهود السياسية والأكاديمية والإدارية في تنشيط العمل الجماعي البحثي كركيزة من ركائز الاستثمار، وتهيئة البيئة المناسبة لعلماء دول مجلس التعاون.

وفـي الورقـة السـابعة والأخيرة في هذا المحور، والتي كانت تحت عنوان " **نحو مجتمع معلوماتي نموذجي لدول مجلـس الـتعاون الخليجـي** "، تم إستعراض الوضع الراهن لبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومدى انتشارها في دول مجلس التعاون الخليجي، كما تم استعراض خبرات الدول الأكثر تقدماً في هذا المجال. وأدرجت الورقة مجموعة من التوصيات من أجل توجيه دول مجلس التعاون الخليجي كوحدة واحدة نحو مجتمع معلوماتي نموذجي.

المحور الرابع
إتفاقيات الشراكة والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا

نوقشت في هذا المحور ثلاثة أوراق بحثية، في ما يلي تلخيص لأهم ما تناولته:

تناولت الورقة الأولى في هذا المحور المعنونه: " **الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي – تقارب السياسة المالـية** "، المعايـير والقوانين المستخدمة لتقريب السياسة النقدية لدول المجلس، حيث تحاول تشكيل اتحاد نقدي وذلك كمنطلق لأدوات السياسـة المالـية بالنسـبة للاتحـاد الـنقدي لدول المجلس، وعليه فإنه يجب رسم قوانين السياسة المالية انطلاقاً من الخصائص الاقتصادية لهذه الدول.

فـي ظـل الحاجة للمحافظة على استمرارية الموارد المالية، ترى الورقة أنه يجب حماية القطاعات غير النفطية من التطورات في أسواق النفط العالمية، وذلك من خلال تقليل التأثيرات المباشرة للسياسة المالية وتقليل العرضة للتغيرات المفاجئة فـي أسـعار النفط وتأمين الثروة الوطنية للأجيال القادمة. وللوصول إلى هذه الأهداف، فإن الورقة ترى ضرورة تحديد نسبة المـيزان المالـي الصـافي للقطاعـات غير النفطية من الدخل القومي غير النفطي. توصي الدراسة بأهمية الاستخدام المرن للإيـرادات غـير النفطية وتقليل وترشيد الإنفاق الحكومي ضمن منظومة المجلس، كما توصي بتطبيق قوانين السياسة المالية المقـترحة، مـن خلال مراقبة عامة من دول المجلس، في ظل قوانين صارمة متميزة بالشفافية والمسئولية إعتماداً على بيانات موحدة ومدققة.

وتتـناول الورقة الثانية في هذا المحور " **الرؤية الاقتصادية والسياسة الدولية لإتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلـس التعاون الخليجي** "، حيث تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الاتحاد الأوربي ودول المجلس، وتوضـيح أوجه الاختلاف بين هذه العلاقة والتصور الأمريكي للتجارة الحرة في منطقة الشرق الأوسط. حيث تطمح الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين منطقة تجارية حرة مع دول الشرق الأوسط بحلول عام 2013 .

تشـير الورقـة إلـى أهمية التعاون الاقتصادي بين الإقليمين والإسراع بتنفيذ إتفاقية التجارة الحرة، وتشجيع الحوار الثقافـي، لـنقل مستوى التعاون مما هو عليه إلى ارتباط متين من خلال إتفاقية مؤسسية. وأخيراً طالبت الورقة بالتركيز على جانبيـن هما: الأول: ضرورة تبني نموذج للتعاون أكثر فعالية من التعاون الأوروبي ودول المتوسط، والثاني: الأخذ بالاعتبار تبعات التصورات الاستراتيجية للدول الثمان الكبرى بخصوص دول الشرق الأوسط.

تستعرض الورقة الثالثة في هذا المحور " **خلفية العلاقة الاقتصادية والتجارية بين دول المجلس الأوروبي منذ توقيه إتفاقـية التعاون بينهما في عام** 1988 "، والمحادثات الجارية لعقد إتفاقية تجارة حرة بين الطرفين التي تم استئنافها بعد دخول الاتحاد الجمركي بين دول المجلس قيد التنفيذ اعتباراً من بداية يناير عام 2003.

تهـدف هـذه الورقة إلى تحديد الأهمية الاقتصادية والتجارية لإتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي بالنسبة لدول المجلـس في ضوء الصفات الخاصة لاقتصاديات دوله، وإمكانية تحقيق التنوع الاقتصادي في ظل مواردها الطبيعية والبشرية. كمـا استهدفت من جانب آخر تحديد دوافع الاتحاد الأوروبي من هذه الإتفاقية، بعد أن أصبحت 5 دول من دول مجلس التعاون أعضـاءاً فـي منظمة التجارة العالمية، والدولة الوحيدة غير العضو أصبحت على أبواب الانضمام، كما أنها كلها أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكلها باستثناء المملكة العربية السعودية، تجري مفاوضات في الوقت الراهن للإتفاق على تأسـيس منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة بعد توقيع البحرين على واحدة. كما تحاول الورقة استنباط المنافع الاقتصادية والـتجارية للطرفيـن مـن عقـد هذه الإتفاقية، أو ما إذا كان هناك، هدف للاتحاد الأوربي بفرض تغييرات اجتماعية وثقافية وسياسية قد لا تكون مقبولة بشكل كامل من قبل دول المجلس.

المحور الخامس
إنعكاسات الاتفاقات الدولية على إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

نوقشت تحت هذا المحور أربعة أوراق علمية، يتلخص ما تناولته في يلي:

تناولـت الورقة الأولى " **التحديات التجارية لدول منطقة الشرق الأوسط في نطاق مفاوضات جولة الدوحة** "، ومدى تأثـير هـذه التحديات على إقتصادات إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تطرقت الورقة إلى الخصائص المتشابهة بين دول الإقلـيم، مـن حيث: صغر حجم القاعدة الصناعية ودورها المحدود في التبادل التجاري، ضعف القدرة التنافسية في الأسواق العالمـية وانخفـاض العمالة في القطاعات الصناعية التصديرية. وخلصت الورقة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها: وضع سياسـات إصـلاحية لخفـض معدلات استهلاك الماء والتلوث البيئي وتحرير قطاع الخدمات، من أجل خلق فرص إستثمارية للقطاع الخاص واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وقـد أشـارت الورقـة إلى أنه يمكن تلافي إنخفاض مستوى الرفاهية الناتج عن تحرير القطاع الزراعي إذا ما تمت معالجة الاختلالات في القطاعات الزراعية المحلية. كما أشارت الورقة إلى أن فرص النمو الاقتصادي لدى دول مجلس التعاون الخليجـي قـد تزايدت في الآونة الأخيرة، نظراً لتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية بصورة عامة. كما أكدت الورقة على أن المـناخ الدولي يهيء فرصاً للتكامل الاقتصادي بين دول المجلس والاقتصاد العالمي، خصوصاً مما تحققه هذه الدول من فائدة من خلال عضويتها في منظمة التجارة العالمية.

وقـد ناقشـت الورقـة الثانية " **إنعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية على السياسات العامة والمؤسسية لدول مجلـس الـتعاون الخليجي** ". وأشارت الورقة إلى أن ما تقوم به دول المجلس من عمليات الخصخصة البطيئة وتقييد الإنفاق الرأسمالي للقطاع الخاص في كثير من الأنشطة غير النفطية، لا يؤدي بالطبع إلى مناخ إقتصادي جاذب للاستثمارات الأجنبية. كما ناقشت الورقة كيفية إعادة ترتيب إقتصادات دول المجلس لتعظيم فوائدها من عضوية منظمة التجارة العالمية.

دعت الورقة إلى استكمال إجراءات الاتحاد الجمركي الخليجي وإيجاد صيغة موحدة للسياسات الجمركية والصناعية، لا سـيما إزالـة نظـام الإعفـاء الجمركـي للصناعات المحلية، والتعجيل بتطبيق المقاييس العالمية الموحدة، وأنظمة التوثيق وإجـراءات المحافظـة على البيئة. وأكدت الورقة على أهمية الارتقاء بمستوى المنافسة للأسواق الخليجية من خلال إجراءات تنظيمية واضحة وغير متحيزة، خصوصاً الوكالات الحصرية ومتطلبات التوزيع والاستيراد والضرائب على المستثمر الأجنبي، كما طالبت الورقة بتطبيق برامج إصلاحية على المدى الطويل وتسهيل تطبيق هذه البرامج.

وتناولت الورقة الثالثة في هذا المحور " **تأثير منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي** ". فاستبعدت الورقة أية آثار سلبية كانت أو إيجابية على قطاع الصناعة التحويلية، ومرد ذلك أن دول المجلس بشـكل عام تتبع سياسة إقتصادية متحررة، لا تتعارض بشكل جوهري مع مباديء وأسس منظمة التجارة العالمية، مع الإشارة إلـى أن هناك آثاراً محدودة قد تحصل على المستوى الجزئي في أداء بعض الصناعات الهامشية والضعيفة، وفي عدد محدود مـن الصـناعات الكبيرة التي تعمل على استغلال المواد المحلية، وذلك لما يمكن أن يؤثر عليها تخفيض الدعم والحماية التي تتمـتع بها، مثل الصناعات البتروكيماوية. كما يمكن أن تتأثر الصناعات الطبية والصيدلانية، بفعل تطبيق إتفاقية حماية حقوق الملكـية الفكرية. ومن أجل مواجهة هذه الآثار السلبية المحدودة، لا بد من إعادة هيكلة الاقتصادات الخليجية من خلال: تنويع مصادر الدخل، تطوير الصناعات الخليجية والاستمرار في نهج سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي.

تحـاول الورقـة الرابعة في هذا المحور التعرف على " **أهمية التحديات التي تفرضها العولمة على إقتصادات دول مجلـس التعاون الخليجي** "، حيث أكدت الورقة على أن العولمة قد تكون فرصة سانحة لجميع الدول، المتقدمة منها والمتخلفة، لـتجد معها فرصة ثمينة في إيجاد أي سلعة أو خدمة بالجودة المطلوبة وبالتسعير المناسب، وبالرغم مما يثار على العولمة من قـبل معارضيها بأنها فخ أساسه المستعمر الرأسمالي، إلاّ أنها حسب الورقة تداخل طبيعي وسريع في العلاقات بين المجتمعات والدول والمؤسسات على مختلف مستوياتها.

تطـرح الورقـة تساؤلاً عن ماهية الخيارات المستقبلية والبدائل المطروحة أمام دول مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة، وتقدم بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد دول مجلس على مواجهة تحديات العولمة.

المحور السادس
قضايا سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي

قدمت في هذا المحور أربعة أوراق علمية، في ما يلي استعراض لأهم ما جاء فيها:

ركـزت الورقـة الأولى في هذا المحور، على " **دور الشركات النفطية في تطوير الموارد البشرية في دول مجلس الـتعاون الخليجـي** "، وبالـتحديد على دور شركة شل العالمية في تنمية الموارد البشرية، التي تعتبر جزءاً من رؤية الشركة لتحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة. حيث أن سياسة شل المتعلقة بتنمية وتطوير الموارد البشرية تتضمن الالتزام بتوطين الوظائف في كل دولة تنفذ بها الشركة مشاريعها التجارية.

قدمـت الورقة أمثلة عديدة وواقعية من مناطق عمل الشركة في الشرق الأوسط، لتوضيح أسلوب تعاملها مع الموارد البشـرية، مع التركيز على تجربة الشركة في دولة الكويت التي يمكن أن تكون حجر الأساس لنموذج تزمع الشركة تطبيقه في دول المنطقة الأخرى.

ناقشـت الورقة الثانية في هذا المحور "**أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي**" ، حيث أن عملية خلق فرص للعمـل تعتـبر من أهم التحديات التي تواجهها هذه الدول، كما تتشابه هذه التحديات مع أوضاع العديد من دول الشرق الأوسط وشـمال أفريقـيا، كمـا تتشابه هذه الدول في ما بينها من حيث: تركيبة أسواق العمل، تطور الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة تدخل الدولة في مجريات الاقتصاد وخصوصاً أسواق العمل.

قامت الورقة بمراجعة وتشخيص التطورات الجديدة وتحليل بدائل السياسة العامة والإسراع في خلق فرص العمل في دول المجلـس، وتـم تطوير إطار عملي يعتمد على التكامل بين المعطيات التي تؤدي إلى سوق عمل فعال وتحافظ في الوقت نفسـه علـى الـنمو الاقتصـادي للمنطقة. وتركز الورقة على الجوانب المتعددة للعلاقة ما بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفـي هذا الإطار، ناقشت ورقة ثالثة " **النمو السكاني والتنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي** "، حيث عرضت الورقة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والصحية التي شهدتها دول المجلس في العقدين الماضيين، حيث اسـتدعت ظروف التطور والنمو الاقتصادي الاعتماد على العمالة الأجنبية غير الماهرة لتغطية العجز في العمالة المحلية، كما أدى الـتطور الاقتصاد والتعليمي إلى انخفاض معدل الأمية بين الفئة العمرية 15 – 24 في معظم الدول الخليجية، مما أدى إلى دخول أعداد كبيرة من الشباب إلى أسواق العمل.

وفي ظل هذه المتطلبات، أشارت الورقة إلى أن دول المجلس تواجه العديد من التحديات التي تتطلب اهتماماً مباشراً، أهمهـا: انخفاض الناتج القومي الإجمالي للفرد، تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي وضعف حجم الاستثمارات الرأسمالية.وعليه فقد أوصت الورقة بتطوير وتنمية الشراكة الاقتصادية بين دول المجلس، وتعزيز دور القطاع الخاص الريادي والمحافظة على الجودة والمنافسة على مستوى المنشآت الفردية.

وفي ورقة رابعة في هذا المحور نوقش " **إحـلال العمالة الوطنية في القطاع الخاص الكويتي** "، فقدمت الورقة تعريفاً لعملـية الإحلال للعمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، واستعرضت مبررات هذا الإحلال في القطاع الخاص الكويتي. كما قامت الورقـة بمـراجعة بعـض الأدبـيات الاقتصـادية التـي ركزت في عملها على موضوعية الإحلال، واستعرضت التحديات والانعكاسات لمثل هذه السياسات على بعض المتغيرات الاقتصادية والتحديات التي تواجهها هذه العملية.

ركـزت الدراسة على آثار الإحلال على كفاءة القطاع الخاص ومعدلات النمو في المستقبل وتكلفة وتنافسية القطاع. كما قدمت خطة للإحلال في القطاع الخاص الكويتي، يمكن أن يكتب لها النجاح إذا ما طبقت على المدى الطويل.

التوصيات

إستخلص المؤتمرون في الجلسة الختامية للمؤتمر قرارات وتوصيات لكل محور من محاور المؤتمر الرئيسية، في ما يلي استعراض لأهم هذه التوصيات:

- ضرورة الحد من الانعكاسات السلبية لإتفاقية كيوتو للاحتباس الحراري وتأثيراتها المحتملة على دول مجلس التعاون الخليجي.
- ضـرورة تشكيل لجنة مشتركة للتفاوض من دول المجلس، مما يمكنها من الاستفادة من البنود المختلفة للإتفاقية خلال المحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعقدها مع الدول المستهلكة للنفط.
- التأكـيد علـى بقاء مستوى انبعاث الغازات مثل ثاني أكسيد الكربون في حدود مستوياتها الطبيعية، واستخدام مصادر الطاقة الأنظف بيئياً مثل الغاز الطبيعي في توليد وإنتاج الكهرباء.
- ضرورة تخفيض مستوى دعم السلع والخدمات إلى المستويات التي يمكن استمراريتها على المدى الطويل.
- تحسـين آلية تزويد الخدمات، من خلال خطوات عملية لإعادة هيكلة أسواق دول المجلس وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.
- هـيكلة نظام الأسعار والرسوم الحالية، بحيث تعكس التكلفة الحقيقية للخدمات المقدمة وتضمن استرداد التكلفة الحدية للخدمات المدعومة.
- توجـيه سياسات الدعم لشرائح الدخل المحدود، وتكثيف الحملات الإعلامية حول موضوع ترشيد استهلاك الخدمات المدعومة والحد من سوء الاستخدام.
- ضـرورة تفعـيل القوانين الخاصة بزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية، ومنها قانون التخصيص وقانون الاستثمار الأجنبي .... وغيرها.
- العمـل علـى الحد من العوامل التي تعيق نمو التجارة الإلكترونية في دول المجلس، وذلك من خلال تكثيف الجهود المشتركة بين القطاعين العام والخاص.
- ضرورة تفعيل العمل الجماعي الخليجي في صناعة التكتلات العلمية، من خلال زيادة التعاون بين الجامعات والمعاهد الخليجـية، والتنسـيق البحثي وعقد الاتفاقيات العلمية، وتبادل الخبرات وطلاب الدراسات العليا بين جامعات ومراكز دول المجلس.
- ضـرورة توفـير شـبكات معلوماتـية مترابطة، ومبنية على أسس سليمة لمراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخليجية، لاستيعاب وتوطين التطورات التكنولوجية الحديثة.
- التأكيد على أهمية وجود التشريعات الموحدة لدول المجلس، التي تمكن من مواجهة قضايا الدعم والإغراق، وتوضيح دور القطـاع الخـاص فـي المفاوضات المستقبلية لاسيما وأن القطاع الخاص هو المناط به تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية (WTO).
- ضرورة تكثيف الجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإدخال برامج إصلاحية لإزالة التحديات التي تواجهها إقتصادياتها مقارنة مع الإمكانيات المتوفرة.
- اسـتخدام الآلـية المناسـبة لتدعـيم دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الأساسية والبنى التحتية، وإيجاد الأطر التنظيمية والقانونية التي تفعل دور القطاع الخاص في إقتصاديات دول المجلس.
- ضـرورة إزالة العوائق التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، مثل: هيمنة القطاع العام، عدم تكافؤ الفرص، الفساد الإداري والروتين ... وغيرها.
- ضـرورة الاسـتخدام المـرن للإيرادات غير النفطية، وتقليل وترشيد الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، وتطبيق قوانين السياسة المالية من خلال مراقبة دول المجلس في ظل قوانين موضوعية وشفافة بناء على الإحصائيات الرسمية.
- ضرورة زيادة التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوربي، بشكل يأخذ بعين الاعتبار التصورات الاستراتيجية للدول الثماني الكبرى بخصوص دول الشرق الأوسط.
- تحديـد الأهمـية الاقتصـادية والـتجارية لاتفاقـيات الشراكة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، والاستفادة منها في ظل الخصوصية التي تتمتع بها إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.
- التركـيز علـى المؤسسات المسئولة عن الاستثمار في الموارد البشرية، وتحسين وتأهيل العمالة الوطنية لتمكينها من دخول القطاع الخاص بشكل فعال.

- تبنـي بـرامج إصلاحية تعالج الاختلالات القائمة في أسواق العمل الخليجية، والمتمثلة في تركز العمالة الوطنية في القطاع العام، وتحقيق التوازن بين العمالة الوطنية والأجنبية.
- التركيز على رفع كفاءة وإنتاجية العمالة الوطنية في القطاعين العام والخاص، من خلال مواءمة المخرجات التعليمية مع متطلبات سوق العمل.
- تغيير ثقافة الأعمال وتشجيع المنشآت الصغيرة، وتدعيم دور القطاع الخاص من خلال برامج الخصخصة.
- تطوير قاعدة بيانات متكاملة لسوق العمل الخليجي، والالتزام بقوانين إحلال العمالة الوطنية.
- تبنـي سياسات إصلاحية، تساهم في خفض معدلات استهلاك المياه والسلع المدعومة الأخرى وسوء استخدام الموارد، الحد من ظاهرة التلوث البيئي.
- ضرورة إصلاح وتحرير قطاع الخدمات، لخلق فرص إستثمارية للقطاع الخاص المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- التأكـيد علـى ضرورة الارتقاء بمستوى المنافسة في أسواق المجلس، من خلال الإمدادات التنظيمية الواضحة وغير المتحيزة مثل الوكالات الحصرية، متطلبات التوزيع والاستيراد الموازي ... وغيرها.
- ضـرورة العمل على مواجهة الآثار السلبية المحتملة للاتفاقيات المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية، من خلال العمل على إعادة هيكلة الصناعات الخليجية كماً ونوعاً.